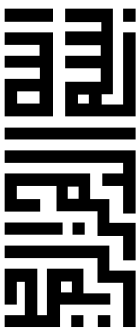

علم الأصول
وعلمائه الخمسة

آية الله العظمى الحاج الشيخ محمد رضا نكونام، مدظله العالي

سرشناسه: نکونام، محمدرضا، ۱۳۲۷ -
عنوان و پدیدآور: علم الأصول و علمائه الخمسه/ محمدرضا نکونام.
مشخصات نشر: قم: ظهور شفق، ۱۳۸۶.
مشخصات ظاهری: ۴۸ ص.
شابک: ۱ - ۷۴ - ۲۸۰۷ - ۹۶۴ - ۹۷۸
وضعیت فهرست نویسی: فیپا.
موضوع: اصول فقه شیعه.
رده بندی کنگره: ۸ ع ۸ ن/BP۱۵۹/۸
رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۱۲
شماره کتابخانه ملی: ۱۰۲۷۳۷۵

علم الأصول و علمائه الخمسة

المؤلف: آية الله العظمى محمدرضا نكونام
الناشر: مؤسسة ظهور شفق
المطبعة: نگين
الطبعة: الأولى
تاريخ النشر: ١٤٢٩ هـ.ق
عدد الطبع: ٣٠٠٠ دوره
السعر: ٥٠٠٠ ريال

ايران، قم، شارع محمد امين، زقاق ٢٤، رقم ٧٦
ص/ ب: ٤٣٦٤ - ٣٧١٨٥
هاتف: ٢٩٣٤٣١٦-٠٢٥١ فاكس: ٢٩٢٧٩٠٢-٠٢٥١
www.Nekounam.ir www.Nekoonam.ir

ISBN: 978-964-2807-74-1

حقوق الطبع محفوظة للناشر

فهرس المطالب

الطليعة ٧
فنّ الأصول ٩
محاسن الأصول ومعائبه ١٣
الأدوار الثلاثة الأصوليّة ١٦
الدورة الأولى ١٨
الدورة الثّانية ٢٠
الدورة الثّالثة ٢٤
الآخوند صاحب الكفاية ٢٤
ضياء الدين الغروي العراقي ٢٦
آيةالله النائيني ٢٨
الشيخ الكمباني ٢٩
الخمسة الكاملة ٣١
الكلام مع العلماء الشيعي في الحال ٣٧
تغاير السلوك بين المعصومين عليهم السلام والأصوليّين ٣٨
الوظيفة الخطيرة ٤٥

الطليعة

الحمدلله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على محمّدٍ وآله الطاهرين، والعن الدائم على أعدائهم أجمعين.

هذه الرسالة التي تكون بين يدي القارىء الكرام تبحث عن محاسن علم الأصول ومعائبه وتاريخه وأدواره الثلاثة ولاسيّما الدورة الثالثة وعلمائها الخمسة؛ أي الشيخ مرتضى الأنصاري، والآخوند صاحب الكفاية، وضياءالدين الغروي العراقي، وآيةاللّه النائيني، والشيخ محمد الحسين الإصبهاني. وتؤكّد على أنّ كلّ من كان من بعدهم كان من تلاميذهم، ولا يكون لهم مبلغ في الابتكار في هذا الفنّ، وبدائعهم وفوائدهم تكون جزئيّة صوريّة.

ثمّ يلفت الكاتب النظر إلى العلماء، ويؤكّد بمسايرتهم مع سيرة المعصومين عليهم السلام في مشيهم العلمي، والتخلّق بأخلاقهم، وعدم الإنحراف عنها،

ولاسيّما في إرشادهم النّاس، ويذكر بعض ردوده وتنقيداته عليهم في هذا المجال.

وفي الختام أوصى المصنّف بلزوم تنقية علم الأصول عن الأبحاث الهورقليائيّة، والفروض الخياليّة، ويعدّ بعض منها ويبيّن الطريق المستقيم السوّي في إرائتها وتعليمها، ويذكر الحلول الحكيمة المناسبة في رفع معائبه، وإن كان هذا الطريق وعر بعيد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

فنّ الأصول

علم الأصول طريق بيان مدارك الاجتهاد في زمن الغيبة لكلّ مجتهد وفقيه لائق لاستنباط الأحكام، وضرورة هذا الفنّ له واضح لمن كان له أدنى تأمّل وبصيرة في الفقه.

واحتياج المجتهد إلى هذا الفنّ في استنباط الأحكام من الضرورة والعيان، ولا يمكن الاجتهاد والاستنباط الصحيح في زمن الغيبة إلّا بهذا الفنّ من الطرق المقدّميّة مع سائر العلوم والجهاة الدارجة في الباب، فلا يمكن التحقيق والتدقيق للمجتهد والفقيه إلّا باستعانته من هذا العلم المقدّمي الآلي.

كلمات الفقهاء والأصوليّين في مقدار حاجة الفقيه إلى الموضوعات المهمّة والمطالب المجملة من هذا الفنّ مختلفة، وبعض منها متحاولة بين الإفراط والتفريط. وغاية ما يمكن أن يقال في هذا الباب: أنّ الكميّة والكيفيّة في الأصول للاستنباط والاجتهاد مرهونة على زمانه من التوسعة في هذا الفن.

والذي يحتاج الفقيه إليه الآن العلم بما قال المحقّقون في هذا الفنّ من الأوّل إلى الآن، واستنباط الحقّ من الجميع واكتشاف البدائع المهمّة من عند نفسه من الرّد والقبول والكشف والوصول.

هذا العلم مع علوّ مقامه ورفعة شأنه في الفقه يشبه في الآن بالفنّ والصناعة؛ لكثرة ظرافته وعمق دقّته بمرور الزمن بأيدي العلماء المدقّقين المحقّقين.

فلا يكون الأصول علماً معنويّاً ولا صوريّاً، بل هو فنّ آليّ وطريق مقدّمي للاستنباط فى الفقه، وطريق للوصول إلى الأحكام في زمن الغيبة،

وصرف الطريق لهذا الأمر، مع أنّه لابدّ منه، ولا يمكن للفقيه الفرار منه حقيقة، وروحه الدقّة والظرافة، مع أنّه من الأموات ولا روح فيه.

الأصول في نحو الاستدلال والمشي الإدراكي من السابق إلى الآن يبعد كلّ يوم بيوم من السيرة الكلاميّة المرسومة، ويقرب إلى السيرة الفلسفيّة الدارجة. الأصول في السابق يشبه بالكلام، وفي الحال يكون في المشي على وزان الفلسفة من حيث الدقّة والظرافة، فيكون مباحث الأصول غالباً على وزان العلوم الذهنيّة، ولا ينطبق على الخارج بنحو العموم من العيان في رفع الحوائج الفكريّة، وهذا المشي الفكري ليس من دأب الدين في كثير من المواقع العاديّة في رفع الحوائج للمؤمنين أو النّاس أجمعين ؛ ولا سّيما في باب أعمال المكلّفين.

فالأصول طريق فلسفي لاستنباط الأحكام في زمن الغيبة للحفظ من التورّط في الجهل والعجلة، وبعبارة واضحة الأصول شعبة من الفلسفة في

أمور الدين واتّخاذ الفتوى من الفقه وطريق فلسفي لأخذ الأحكام للمكلّفين.

هذا الارتحال للأصول من الكلام إلى الفلسفة في مدى القرون الماضية نشأت من المجالسة والمؤانسة بين العِلمين وعلمائهما وارتباط العِلمين في الحوزات العلميّة واطّلاع غالب العلماء المبرّزين من كلّ منهما ولشدّة هذه الارتباط يسري المشي الفلسفي إلى أصول الفقه بمرور الزمان، وهذا واضح للمتدبّر، واختلاط كثير من مسائل الأصول بالفلسفة دليل عيني على هذا الأمر المبيّن، ولا يحتاج إلى الإطالة في المقال.

وهذا العلم مضافاً على هذا، علم تأليفي وتركيبي من العلوم والأحكام، ولا يكون موادّه واحدة في المسانخة، بل يؤخذ من المبادي أوالمسائل في علوم أخر.

فجلّ مباحث الأصول لولا الكلّ يؤخذ من العلوم الأخرى، إمّا من الكلام أوالمنطق والفلسفة أو من روايات الشيعة أو الأحكام العقلائيّة والفقه،

وبعض منها يشبه بأصول أهل السنّة مع تشديدها وتصديدها بمواضع الأحكام من الشيعة كمثل الإجماع وقياس الأولويّة، وهذا الاتّخاذ في المسائل من متون أخر يكون إمّا على عينها أو مع تبديل وتأويل وافتراق أو تفاوت.

محاسن الأصول ومعائبه

الأصول في الحال ذو محاسن ومعائب؛ أمّا محاسنه فهو أنّه علم دقيق للاستنباط، وطريق محكم للاحتياط في زمن الغيبة، وله إحكام المباني وإتقان المعاني الذي صدر من الأفكار الكاملة والأنظار الباكرة، وينتهي إلى غاية الدراية ونهاية الأفكار وفرائد الأصول وفوائد المقال من المقالات الخالدة والآثار الباقية إلى يوم يبعثون.

ومن معائبه الآن تورّمه وتشرّده في العنوان، وتشتّته في المباني وطرق البرهان، وكثرة الفروع والشقوق على نحو الإهمال في البيان وعلى القدر الذي لا يمكن للمحقّق أن يضبط الجميع بالفعل ولو كان التحقيق من عند نفسه حقيقة.

وكثيراً مّا يظهر من المبرّزين فتوى في مسألة على خلاف النظر من نفسه في أخرى، وهذا من غير المدقّقين كثير؛ ولو كان من المجتهدين العظام والعلماء الكرام.

والآن كثرة مبانيه ووفور فروعه ومسائله المعنونة يشبه الأصول بالفنّ والظرافة والعلوم التجربيّة والصناعات والحرف والاختراعاتاليوميّة المتولّدة من فكر البشر، ومشهور بالعيان أنّه لا يشابه الدين وطريق القرآن الحكيم والسنّة الأميّة.

فالأصول رشحات فكريّة من الأفكار المتوقّدة والمتهوّرة في القرون المتمادية من الأوّل إلى الآن، والآن في ذروة الشدّة وعلوّ الرفعة العلانيّة.

والدقّة في كيفيّة الأبحاث الأصوليّة ومأخذه الموجودة في القرآن الكريم والسنّة يظهر الأمر للمتدبّر المنصف، مع كلّ حال أنّه كيف يهتمّ العلماء الأصوليّة بالفنّ الذي لا يكون له شاهد حال ودليل مقال من القرآن الكريم وسنّة المعصومين، وعلى عكس ذلك في أمور أخر وفي كثير من المباحث

والموضوعات المادّية والاجتماعية أوالأخرويّة؛ وكثيراً مّا يوجد في القرآن الكريم للأمر آيات وروايات شتّى، ولكن مهجور جميعها عن الأفكار الناقدة الأصوليّة والأنظار الباكرة الفقهيّة ومتروك كلّها بلا اهتمام مورد منها للدين والدنيا، وكيف لا يبحث من مباحث أخرى بكثرتها في كلّ من الأبواب والعناوين والموضوعات المادّية والمعنويّة وأكثر الآيات والروايات التي في الأمور الدنيويّة والأخرويّة مجملة وفي مقعد إجمال وإبهام، ولا يبحث فيها أصلاً، ومع الأسف يصرف كثير من العمر في الاشتغال والبحث عن الأصول الصرفة والاصطلاحات المحضة لتقوية الفكر وقوّة العقل وينغمر النسيان والجهل بكثير من المباحث اللازمة فيما بين العلماء الأعلام والحوزات وكيف بالعوام، ومعضلات الدين ولطائف الكتاب المجيد والمتشابهات من القرآن الكريم والسنّة منحصرة بالبعض، مع أنّه أيضاً محدود ببعض الجهات ومغفول عن الأخريات.

فالأسف لعلماء الشيعة وأصوليهم لعدم الإعمال لهذه السيرة، مع أنّه يليق بهم أن يبحثوا في كلّ من الموارد العقليّة والاجتماعيّة مع الإسناد الحكيم إلى القرآن الكريم والسنة، ويهديهم إلى الحقّ المحض أو الحجّة البالغة؛ ولكن لا يعملون بهذه السيرة المكملة للعلم والعمل، مع الشكر لهم قاطبةً في جميع مساعيهم لرفعة العلوم وتحقيق المباني.

الأدوار الثلاثة الأصوليّة

لأصول الشيعة أدوار ثلاثة على تفاوت من الأمر في البداية والتوسّط والنهاية من الأفكار في هذه الأعصار، ويبحث في المقام عن كلّ واحدة من الثلاثة مع المقال في موجز من الكلام حول مبدء هذا العلم ومبتدعه الأوّل.

فى مبدع هذا الفن ومبتدئه أقوال وكلمات شتّى، والمسلّم منها أنّ علم الأصول ضرورة وقعت لاستنباط الأحكام في الشيعة وأهل السنّة، مع تفاوت الأمر بينهما في الانفتاح والانسداد؛ لأنّ باب العلم مفتوح عند الشيعة وباق لهم بعد النبي

الأكرم صلى الله عليه وآله إلى الغيبة الكبرى، ومواهب المعصومين عليهم السلام ومدارك الأحكام باق أيضاً إلى هذه الأزمان وثابت دائماً إلى قيام الحقّ وظهور الحجّة (عجّل اللّه تعالى فرجه الشريف)، ولكنّ الأمر في أهل السنّة على عكس من ذلك، ولا تكون كذلك أصلاً؛ إذ لا يبقى لهم طريق صحيح حتّى من النبي صلى الله عليه وآله إلّا العمل بالقياس والاستحسان وسائر المبدعات الباطلة بالنصّ والضرورة من الدين، وهم في قبال جميع هذه المدارك المفسدة يعتقدون العمل بالسنّة النبويّة المضمحلّة بأيديهم وأيدي أمرائهم المفسدة في أوائل الأمر في هدمها وفقدانها من بين المسلمين، بل إحراقها كراراً من جانب الأمراء المضلّين بشهادة تاريخهم وتاريخ جميع الملل.

فالأصول علم قهري، وفنّ ضروري وقع في الدين، وظهر في الفقه مع تفاوت في الطريق والمشي الخاصّ من كلّ فرقة في طرح المسائل وعنوانها وحلّ الردود وإشكالها.

فأوّل مؤلّف من الشيعة أوالسنّة ليس بمبتكر

الفنّ قهراً؛ لأنّ بين الإبداع والتأليف لهذا العلم بون بعيد وزمان أبعد، بل المؤلّف من بادي الأمر جمع المسائل الموجودة فيه من أوّل الأمر إلى حين الجمع في مجموعة واحدة على عنوان واحد واسم خاصّ.

إنّ للأصول أدوار ثلاثة، وهي:

الدورة الأولى بدءت من إبن عقيل وختمت بصاحب المعالم؛

والدورة الثّانية من زمن صاحب هداية المسترشدين إلى الشيخ الأعظم صاحب الفرائد الأصول؛

وتنحصر الدورة الثالثة في الأخوند والعراقي والكمباني والنائيني ﷺ فقط.

الدورة الأولى

كانت القدماء في هذا الفنّ وأوائل العلماء من هذا العلم في الشيعة نظائر إبن أبي عقيل وابن جنيد والشيخ المفيد والسيد المرتضى والشيخ الطوسي ﷺ.

الإبتداء الرسمي والاستقلال الجمعي من الشيعة في تدوين الأصول كان من زمن الشيخ الطوسي والسيد المرتضى وللشيخ كتاب عدّة الأصول، وإلى قرن كان الأمر على هذا المنوال إلى ظهور الأمر في العلماء لابن إدريس الذى قام للاستنباط وجدّ الاجتهاد المتروك وفتح باب الفتوى في الشيعة ثانياً.

وبعد فيقتدى به كثير من العلماء المجتهدين وأفاضل المحقّقين المؤلفين وألّف من بعده المحقّق صاحب الشرائع «نهج الوصول إلى معرفة الأصول» ومن بعده أيضاً ألّف آيةاللّه العلّامة الحلّي في الباب كتباً كثيراً، ومنها: «تهذيب الوصول»، «النكت البديعة»، «تحرير الذريعة»، «نهاية الأصول»، «منتهى الأصول»، «نهج الأصول»، واشتهر من بين هذه الكتب لحضرته كتاب: «تهذيب الأصول» في العلماء والحوزات العلميّة، وله شروح كثيرة.

وبعد تأليفات العلّامة في الأصول ظهر من الحاجبي «المختصر» و«تمهيدالقواعد» من الشهيد

الثاني، وبعد هذا المقطع من الزمان ألّف نجل الشهيد الثاني الشيخ الفهيم الحسن كتاب: «معالم الأصول».

وهذا الكتاب ختم الدورة الإبتدائيّة، ومنتهى المقال للدورة الأولى في الأصول. وهو مجمع جميع كتب القدماء من السيد المرتضى والشيخ الطوسي إلى المحقّق والعلّامة. وهذا الكتاب باق إلى الآن على عزّته وقوّته في الحياة العلميّة والحوزات الدينيّة؛ لأنّه الأساس في الأصول من السيد والشيخ إلى المحقّق والعلّامة.

المعالم كتاب قيّم في الأصول، وجامع لأفكار القدماء، وكامل لتقرير المباحث مع تحليل وتنقيد وردود في جميع المراحل والاتّخاذ للنظر من جميع الأنظار بالألفاظ المأنوسة والمعاني المتقنة والبيان السديد والبدائع من الأفكار والأنظار.

الدورة الثّانية

الدورة الثّانية في الأصول والتأليف الأساسي في الفنّ بعد المعالم الأثر العظيم من الشيخ الفهيم محمّد تقى المسمّى بـ«هداية المسترشدين»، وكذلك

«القوانين» من الميرزا القمي، و«الفصول» من الشيخ النقّاد محمد حسين قدس سره وبعد هذه الأعاظم وكتبهم القيّمة سائر الكتب المؤلّفة في هذا الفنّ مستقلّا أو تكون ناظرةً إليها نقداً أو شرحاً.

والأهمّ من الجميع في الدورة الثّانية من البدو إلى الختم في الأصول الأثر القيّم والتأليف المنفرد كتاب: «فرائد الأصول» المشتهر بـ«الرسائل» من الشيخ الأعظم وآية اللّه العظمى الفقيه المتبحّر مرتضى الأنصاري.

وهذا الأثر ختم للأصول في هذه الدورة الثّانية وفي كلّ الأدوار الآتية أيضاً. جمع الشيخ الأعظم في هذا الكتاب أصول القدماء، ونقّحه على النحو البديع، وزاد عليه موارد شتّى في جميع الأبواب على القدر الذي لا يعدّ ولا يحصى، وجميع ذلك بالبيان الفصيح والطلاقة في الكلام.

أصول الشيخ مع الجودة في البيان مغلق، ومع الحلاوة في اللسان متشابه في استخدام العبارات والمعاني مشكل للفهم الدقيق ولاسيّما بعد الإعادة

والتكـــرّر فـــي البـحث والتـدريس، وهـذا عـلّة للاحتياط لكلّ نقّاد على كلام الشـيخ؛ لأنّ فـهم كلامه وإدراك عباراته على أسلوب الدقّة واليـقين أهمّ من الإشكال عليه؛ لأنّ كلّ تصديق صـحيح يحتاج إلى التصوّر الكامل، والتصوّر لجميع جوانب كلام الشيخ مشكل، والنقد والردّ عليه بعده أصعب منه وإن كـان الإمكـان والوقـوع فـي الإشكـال والاستكمال باق للغير، كما وقع الإشكـال عـليه والاستكمال لكـلامه مـن بـعده لبـعض الفـحول والأعاظم وإن كان الشيخ شيخاً بلا ريب والسبق واللحوق له سواء.

وبالجملة: أنّ الشيخ سند رسمي وحكم كـلّي لأصول الشيعة، متن القدماء ومـعتمد الأمّـة مـن الابتداء والانتهاء في جميع الحوزات العلميّة، مـع كثرة الجوامع الأصوليّة ووجود الأعـاظم العـلميّة بعد حضرته وقبله؛ ولكنّ الشيخ شيخ دائماً، وكتابه سند مستحكم، ورسـائله قـاموس الأصـول فـي العالم. كلّ متعلّم يتعلّم به، وكلّ مجتهد ينتهى إليه

ويتّخذ الحكم منه، ولهذا كان الشيخ وكتابه بوحدته دورة واحدة وطور واحد لا يليق بأخذ المجانس له في الأصول، ويليق أن يطلق عليه وعلى كتابه دورة مستقلة وكتابه كتاب واحد، واحد كألف، بل ليس فوقه من الرتبة والمقام.

فالدورة الثّانية وإن كانت لعـدّة مـن الأعـاظم ولأفاضل الذين يكون كلّ واحد منهم أساساً في الفنّ وعماداً في الأصول ومرجعاً في الحكم إلّا أنّ الشيخ وكتابه بوحدته جمع المجموع، وصار فـي التحقيق من الأوّل إلى الآن وإلى قيام الحجة (عجّل اللّه تعالى فرجه الشريف) أيضاً.

ولكنّ الشيخ مع علوّ همّته وشـوكة دولتـه لا يكـــون مـنحصراً فـي البـاب، ولا يكـون كـتابه رشحات أفكاره فقط، بل الشيخ قد استفاد كـثيراً من كتب القـدماء والمـتقدّمين وكـلمات الفـحول والمـــــعاصرين، لاســـــيّما «القـــوانـــين» و«هداية المسترشدين» وسائر الكتب المتقنة، ومع هذا لا ختم في الباب، بل الباب مفتوح للداخلين،

كما دخل كثير من الأعاظم من بعده وشدّد الأمر عليه، وصدّ الباب له، وهو سيرة الشيعة والإماميّة الإثنا عشريّة في الاجتهاد والتحقيق. هذا تمام الكلام في الدورة الثّانية لأصول الشيعة.

الدورة الثّالثة

تنحصر الدورة الثّالثة من أصول الفقه في الآخوند والعراقي والكمباني والنائيني.

وهذه الرجال الأربعة مع الشيخ الأعظم يليق أن يسمّى بـ«الخمسة الكاملة» في علم أصول الفقه؛ لأنّ هذه الخمسة الكاملة سند الجميع ومتن البحوث في هذا الفنّ من الفقه. ويبحث الآن عن كلّ واحد منهم على طريق الإجمال بقدر اللزوم.

الآخوند صاحب الكفاية

الأوّل من الأربعة الآخوند صاحب «الكفاية». أنّه وإن كان استفادته من الشيخ ومن كتابه: «الفرائد» وغيره من الكتب كثيرة ويليق أن يسمّى الكفاية فهرساً للفرائد والفصول إلّا أنّه مع هذا رجل عظيم، وفحل عجيب، عزيز الوجود في

الباب في طور البيان والاستدلال، وكتابه «الكفاية» كفاية في الإثبات لهذا الأمر وكفاية أيضاً في الأصول عن جميع ما عداها؛ وإن كان الفهم لها لا يمكن إلّا بالجميع.

هذا الكتاب دليل على عظمة فكره في الأصول، وسعة فهمه للوصول إلى حقائق الأفكار، وقدرة تلخيصه في الكلام، وهذا التلخيص في الكلام والإيجاز في البيان مع الإغلاق في الألفاظ يشكل الأمر للجميع ولاسيّما للمبتدئين؛ مع عدم الإضافة كثيراً على الشيخ والفصول في بحث الألفاظ، ولكن لا يخلّ هذا بعلوّ مقامه وعظمة شأنه؛ لأنّه صاحب الكفاية والكفاية كفاية عن ما عداها.

والكفاية مع ايجازها واختصارها في العبارات كثيرة التكرار، التكرار بلا فائدة أو مع الفائده في بعض المواضع، ورداءة العبارة أوالغلط في البعض أحياناً، ولكنّ الكفاية مع هذا كفاية لكلّ عصر ودورة، يحتاج إليها كلّ أصولي عالم موفّق، ومن

لم يعلم في الأصول الكفاية من الآخوند لا يعلم الأصول أصلاً، ومن لم يعلم الأصول على نحو التمام والكمال ولا يسلّط على الأنظار جميعاً لا يفهم الكفاية قهراً.

فالآخوند أصولي ماهر، وماهر في الأصول، وقادر على الإثبات والنفي والارتباط بين المباني، مضافاً على قداسة روحه وعلوّ نفسه الزكيّة لاصطياء المراتب الكماليّة بلا انقطاع. والكفاية متن أساسي وسند ضروري في الأصول، ويليق بالدقّة فيها، واستمداد القدرة والفراسة منها.

ضياء الدين الغروي العراقي

بعد الآخوند الفحل العظيم في فنّ الأصول ضياء الدين والملّة، النحرير الواثق، والفكر الصائب، المشتهر بـ«ضياء الدين العراقي الغروي»، صاحب المقالات الوجيزة والمعاني المرسلة في العبارات المجملة.

أنظار هذا النحرير العميق الأصولي دقيق لا يخرج من الأصول، ولا يدخل في غيره من

العلوم، بل صرف الأصول وأصول صرف، طرح مباحث الأصول على المباني البديعة والأفكار العالية، وتناوش من أفكاره الباكرة أنظار عجيبة.

صنّف نفسه الشريفة في الأصول «المقالات» على جلدين: مباحث الألفاظ والمباحث العقليّة بالعبارات المجملة والألفاظ المغلقة، ذومنافع كثيرة، لازم للأعلام وضروري للأفاضل العظام.

وله تقريرات نفيسة، تبيّن بعض مشكلات كتابه «المقالات» من قلم بعض تلاميذه الزكيّة.

الضياء منفرد بعد الشيخ في إلقاء نظراته على كثيرين، وله أفكار حادثة وتوابع كثيرة في المباحث القديمة والحديثة؛ لاسيّما في بعض مقرّري بحثه وتلاميذه الذي يدعى أنّ الضياء ضياء في الأصول، وسابق في الأصول إلى الحقّ على غيره، ولهذا تابع له غيره من بعد الشيخ.

أصول الضياء دقيق في الغاية، وكلامه يليق بالفهم، ولا يفهم كلامه إلّا بالرياضة والمداومة في زمان مديد حول أنظاره وأفكاره.

والناقد في دليله عليل إلّا في بعض الموارد القليلة من أيدي أفكار المحيطة في الأصول العالية.

فالضياء ضياء للدين والعلم، وعلامتها «المقالات»، وعلامة عظمة المقالات تحيّر الأعاظم فيها؛ مضافاً على علوّ روحه وتزكية نفسه في السلوك العمليّة والتعبّدات الشرعيّة.

آيةالله النائيني

وبعده في العداد بلا رعاية للرتبة والمقام الشيخ الأجلّ آيةاللّه النائيني الذى هو أستاذ الكلّ في الأصول وفي فهم مباني الشيخ الأعظم، وهو خير مقرّر للأصول على البيان البليغ واللسان الفصيح، مع حسن الإتقان فيه بلا إجمال في البيان، وله كمال سلاسة اللسان.

هذا النحرير يقرّر الأصول ولاسيّما أصول الشيخ الأعظم بأحسن وجه وأجود تقرير ويدافع غالباً عن معارضيه بالدليل المفصّل.

تقريرات الشيخ النائيني التي حرّرها

الكاظمي، من أحسن كتب الأصول وأجود التقريرات حقّاً، ويليق أن يباحث في الحوزات عنواناً للمتن الدراسي للمتوسّطين؛ لأنّه تقرير سليس، وتبيين على نحو الكمال، ينتفع منه كلّ من المبتدي والمنتهي، مع ظرافة مبانيه ودقّة مطالبه.

ولا يتصوّر من هذا الكلام أن لا يكون في الكتاب أو مبانيه خلل، بل يمكن المعارضة، ووقعت هذه كثيراً من الأعاظم في المباني والمطالب.

وتصوّرات جناب حضرته أعظم من تصديقاته على عكس المرحوم العراقي؛ فإنّه تصديقاته أعظم وأكثر من تصوّراته، ولكنّ الشيخ النائيني مع هذا نادرة الدوران ونابغة الزمان، وهيهات من أن يأتي مثله في الدوران.

الشيخ الكمباني

الخامسة من الخمسة الكاملة والرابعة من الأربعة الأخيرة البحر الموّاج، والغاية في الباب،

وهو الكلّ في الكلّ الشيخ محمد حسين الإصبهاني الغروي المشتهر بـ«الكمباني». كتابه سمّى بـ«نهاية الدراية في شرح الكفاية»، وهذا الكتاب مع أنّه شرح للكفاية يحتاج إلى الشرح، وهو أصعب وأدقّ من الكفاية؛ لكن لا من جهة الأصول والعبارة. بل هذا الشرح أصول فلسفي، أورد في الأصول المباني العقليّة على قدر الإمكان والوسع مع المناسبة وبلا مناسبة في كثير من المواضع.

وهذا الأصول سدّ باب الفهم للجلّ ـ لولا الكلّ ـ وفهم كلام حضرته مشكل للعامّة من العلماء، ودرك معانيه لا يمكن للخواصّ من المحقّقين إلّا بالإحاطة على المعقول وفلسفة التألّه، ومن هو فاقد للمعقول لا يعقل أن يغوص فيه؛ لإيجاد العسر والحرج لنفسه وعدم الاستفادة المهمّة منه، والمشهور في ألسنة العلماء أنّ فقهه أصول، وأصوله معقول، ومعقوله غير معقول، ولكنّ للعوام لا للخواص.

حضرة هذا الشيخ مرتبته ومقامه في استكمال العلم والعمل والزهد من الدنيا وظواهرها عالية، ويستحقّ أن يطلق عليه عنوان: الجامع المنقول والمعقول، ومأوى الأصول والفروع، صاحب النفس الزكيّة، وحائز مدارج التزكية، وسالك السلوك العلميّة.

الخمسة الكاملة

فالكتب الأصوليّة المهمّة المتوجّهة إليها الأنظار في هذه الأعصار والمرجع لكلّ مجتهد وموفّق في فنّ الأصول أصول الشيخ الأعظم والآخوند والعراقي والنائيني والكمباني، المعتمدين في الباب، والخمسة الكاملة في الفنّ.

وليس في كتب الأصول المتأخّرة وبين أعاظم العصر كتاب وسفر على هذا القدر من المقام والعنوان في التحقيق والتدوين، وكلّ من كان بعدهم وجاء على أثرهم أو ناظر في كتبهم كان من تلاميذهم أو تلاميذ تلاميذهم إلى آخر الأمر

وحتّى الآن، والمرتبة للمتأخّرين منهم تكون في فهم كلام هذه الأعاظم الخمسة الكاملة أوبعضها، كما يكون كذلك غالباً.

وبعد هذه الخمسة الكاملة في الأصول لم يتحقّق من الجميع شيء مهمّ، فلا يحصل من الجميع ما يسمن ولا يغني في الباب من جوع، ولا يكون لهم مبلغ من الازدياد في العلم والابتكار في الفنّ مع السعي فيه من البعض جدّاً وقدرة فهم كلام هولاء، ولكنّ البدائع جزئيّة، والفوائد صورية، ـ سعيهم مشكور، وأجرهم منظور ـ كما كان للمتقدّمين منهم كذلك ـ شكراللّه مساعي جميعهم من المتقدّمين والمتأخّرين والمتأخّر عن المتأخرين والآخرين، فأين أن يكونوا موجودين بالمماثلة للقدماء والمتأخّرين لقلّة الأهمّية في زماننا هذا بالأصول والفقه والفهم للاستنباط القدمائي مع كثرة البحوث والدروس ـ وهذا بالأسف حقيق وبالانحطاط يليق ـ كيف صار الاجتهاد في هذه الأزمان موهون، وكيف يدّعي

العلم بالأحكام من أصاغر الطلبة مع قلّة البضاعة والمكنة وعدم اكتساب المقدّمات اللازمة.

فالمدار للأصول في زماننا هذا هو هذه الكتب الأصوليّة وهذه الأجّلاء الإلهيّة، ويدور الجميع حول حمائهم مع كثرة جهدهم وشدّة أمرهم، وإن كان كلّ واحد من الأعاظم المتأخّرين بعد الفهم والدقّة في هذه الكتب ومن هذه الأساتيذ صار عالماً نحريراً، وألّف في الباب تأليفاً، وقرّر تلاميذهم تقريرات درسه كثيراً، وحقّق في الفنّ تحقيقاً، ويشكل على الأعاظم الخمسة كراراً، ويردّ عليهم في أكثر الأبواب مع حقّهم في بعض موضع الردّ والتنقيد وثبات كلامهم في الحكم؛ إلّا أنّ كلّ ذلك بضاعة لهم ردّت إليهم، واكتسب الجميع منهم وردّت إليهم، وهو ضرورة في الاجتهاد للشيعة، ومقتضى اعتقادهم في انفتاح باب العلم وإلّا حكمهم ثابت، وسعيهم مشكور، والتعييرات لموازينهم قليل، ومع هذا جميعاً لابدّ للانصاف في أنّ بعض المتأخّرين على الخمسة

الكاملة شدّد الأمر عليهم، وجاؤوا بعجل سمين.

فخلاصة الكلام أنّ أصول الشيعة من البدو إلى الآن ينقسم إلى ثلاثة أدوار كليّة: الأولى من السيد المرتضى والشيخ الطوسي إلى صاحب معالم الأصول؛ نجل الشهيد الثاني، والثّانية من الشيخ محمدتقي صاحب «الهداية» والميرزا صاحب «القوانين» و«الفصول»، وفي الأخير من هذه الدورة «الفرائد» للشيخ الأعظم الذي هو الختم في الباب، والدورة الثّالثة وهي الأخيرة إلى الآن الآخوند صاحب «الكفاية»، والكمباني صاحب «النهاية»، والضياء العراقي صاحب «المقالات»، والنائيني صاحب «الفوائد»، الذين يكونون مع الشيخ الأعظم الخمسة الكاملة في علم الأصول، وكلّ من جاء من بعدهم إلى الآن هو مقرّري كلماتهم، ومفسّري مطالبهم الشريفة.

فرؤساء الأصول في الشيعة من البدو إلى الآن وإن كانت كثيرة ولا يمكن الإحصاء لهم على نحو التمام إلّا أنّ الفائزين منهم ولاسيّما المؤلّفين منهم مشهور معلوم للكلّ، وهم ـ وإن لم يكونوا

منحصراً فيما أقول في الآن ـ إلّا أنّ الأعاظم منهم من الأوّل حتّى الآن ينحصر في ابن عقيل وابن جنيد والشيخ المفيد والطوسي والسيد المرتضى وابن إدريس والمحقّق والعلّامة والحاجبي وصاحب المعالم والشهيد والشيخ محمدتقي والشيخ محمد حسين والميرزا والشيخ الأعظم والمرجع في الفنّ للجميع الشيخ المرتضى الأنصاري سيّد المحقّقين ومرجع المدقّقين في الفقه والأصول وفي طريقة الاجتهاد على النحو البديع المنحصر به، والآخوند والعراقي والنائيني والكمباني وبعض المحقّقين المقرّرين بعدهم من أساتذة العلماء الحاضرين لاسيّما الشيخ الأجلّ المجدّد للحوزة العلميّة في البلدة المباركة «قم» الشيخ عبدالكريم الحائرى صاحب «الدرر»، وهو حقّاً كان من المجتهدين والأصوليّين من أعاظم علماء الشيعة، مضافاً على قداسة روحه العظيم، وعزّة نفسه الشريفة، وعلوّ همّته في اكتساب الأخلاق الحميدة.

ولابــدّ فــي الأخـير مـن أن يـقال أنّ ذلك الانــحصار ليس بشــيء؛ لأنّ هـولاء الأعـاظم المشهورين من رؤسـاء الأصـول فـي الشـيعة لا يكونون جميعهم ولا ينحصر فيهم، بل يكون فى العلماء المتقدّمين والكـتب المـوجودة فـي البـين مدارك وأعـاظم كـثيره لا تـعدّ ولا تـحصى، ولا يمكن أن يوصف، وكانوا من الأصوليّين المبرّزين في الشيعة، ولكن لا تشتهر مـداركـهم وأفكـارهم العالية إلّا للخواصّ من المحقّقين.

وعلل عـدم اشـتهارهم أمـور شـتّى داخـليّة وخارجيّة من جهة أصولهم ومن غير هذه الجهة، وهى باعثة على عدم اشتهارهم للعموم.

ومع الأسف، هذه المـدارك العـالية لا يسـتفاد منها، ولا تكون مداراً في الفنّ، ومرجعاً في الباب إلّا للمحقّقين المبرّزين أو المؤلّفين والمدرّسين عند التدريس والتأليف، الذين يطالعون جميع مـا فـي الباب على قدر الوسع والطاقة، وفي الباب مطالب أخر لا مجال لذكرها، وكثير من المؤلّفين يستفيد

من المدارك والأعاظم في التأليف بلا إسم وعنوان للشخص، وهذا أحد عوامل النسيان لهذه الأعاظم.

بعد بيان الأصـول ومـدارجـه العـالية وأدواره الثّلاثة ورجاله المشهورة لابدّ في زماننا هذا مـن البحث في جهة أخـرى التـي يـرتبط بـالأصول وعلماء الأصول وسيرته وسيرة علماء سائر العلوم الدينيّة الشيعيّة.

الكلام مع العلماء الشيعي في الحال

والكلام في الحال مع العـلماء الشـيعي الذيـن يكــونون حــاملين لمــنابع الوحــي والإمـامة ومســؤولين لتكــفّل ايــتام آل مـحمد عليهم السلام؛ أي المؤمنين، ولا كلام مع علماء سائر العلوم، وكلّ من يدّعي أنّه عالم من أهل السنّة والفـرق المـختلفة أوالأديان المنسوخة.

فالكلام لهم لسلامة أمرهم وصـحّة مـرامـهم، وليس الكلام للأخرى من الأقشار المدّعية لعـدم صلاحيتهم في الإصلاح والعمل الصحيح إلّا مـن

بعد الإصلاح والتصفية بأيدي العلماء المؤمنين.

فلا ينحرف البحث، ولا ينتج التخريب من هذا البحث بالقصد من بيان هذا الأمر الخير، وبيان الأسف في نفسي من هذه الجهة، والتمنّي لرفعها في الآتية، إن شاء اللّه تعالى.

تغاير السلوك بين المعصومين عليهم السلام والأصوليّين

تغاير سلوك العلماء ـ ومنهم الأصوليّين ـ عن سيرة الأنبياء والائمّة المعصومين عليهم السلام في الغيبة الكبرى في كثير من الجهاة المهمّة مشهود بالعيان ومعلوم بالضرورة والوجدان لمن كان له أدنى تأمّل في المقام بعد العلم والإحاطة الكاملة بالسيرتين بالدراية في الروايات الصحيحة في البابين من صدر الإسلام إلى زمان الغيبة ومنها إلى الآن.

وبيان هذا الاختلاف والتباين بين السيرتين من جميع الجهات بالتصوّر والإدراك محتاج إلى تمهيد عدّة أمور كليّة وجزئية، فكريّة واجتماعيّة، تاريخيّة وسياسيّة التي ليس لنا في الحال إصرار في اثباتها مع وضوح الأمر للمطّلعين من العلماء

على النحو الذي لا يحتاج إلى البيان.

مضافاً إلى عدم جواز بيانها في هذه الأعصار من الغيبة الكبرى لكثرة الأعداء والمخالفين لإيتام آل محمّد عليهم السلام؛ وهم العلماء والمؤمنون، ولحرمتهم وعلوّ كرامتهم لعنوان هذه المطالب بالتفصيل والصراحة ولاسيّما للعوام، ومع هذا لابدّ لنا من التذكار للمقام بالكفاية، وللإيهام لتفهيم المقام لابدّ من البيان من بعض الجهات الضروريّة.

سيرة الأنبياء والائمّة المعصومين عليهم السلام على حسب الروايات الصحيحة والتاريخ المسلّم سيرة المعاشرة والمخالطة مع النّاس والمؤمنين أيّاً مّا كان، ولكن على عكس ذلك سيرة العلماء العظام والمجتهدين الكرام، لاسيّما المشتهرين في العنوان والمقام، لأنّهم لا يخالط النّاس ولا يحشرهم في الخلوة والعيان على نحو العام، وسبب ذلك حفظ الحرمة واغتنام الفرصة لاكتساب العلوم الاصطلاحيّة وفضائل الأخلاق الصوريّة من العرفان والخلوة، ومع المخالطة والمعاشرة لا يبقى

الأمرين على هذا النحو من الحرمة والإجلال ومن الاكتساب في العلوم والفضائل الكذائيّة والاصطلاحات الصوريّة الدقيقة التي لا يمكن الإدراك لها الملائكة السماويّة وكيف بالغير، وهي فهم حاشية فلان وحفظ مقالة فلان وتقرير بحث فلان وردّ تحقيق فلان وسائر الأمور المعهودة في العلوم الدينيّة ولاسيّما في الأصول والمعقول، ولا أقول شيئاً للعرفان والشهود وترك المعروف والمشهور من الإصطلاحات والرموز.

ومع المخالطة والمعاشرة للعوام لا يمكن تحصيل الاجتهاد والدقّة واتّخاذ الفتوى والحجّة في جميع الجهات اللازمة؛ لأنّ الاجتهاد السالم والاستنباط المعهود القدمائي لا يحصل لأحد إلّا بالرهبانية والخلوة وترك هذه الأمور المذكورة.

وهذه إحدى التناقضات في السيرتين، ولا يمكن الفرار عنها؛ لأنّ المخالطة معاند لحفظ الفرصة، والتحصيل الكذائى لا يمكن أن يحصل إلّا بهذا النحو من الفرصة والخلوة، والجمع بينهما

لا يمكن إلّا بتركيب الأمرين، ولكن لا بأس في هذا؛ لأنّه شيء آخر ـ لا هذا ولا ذلك ـ والمهمّ في التحصيل، التحصيل القدمائي مع المخالطة والمعاشرة، والأمر في هذا النحو من الاجتهاد والتحقيق وغير ذلك لا يصدق عليه، كما كان كثيراً في هذه الأعصار، ولكن لا بحث فيه.

من إحدى الخصوصيّات الأساسيّة من خصائص الأنبياء والمعصومين عليهم السلام التبليغ والإرشاد تحت أيّ شرط كان بلا أخذ من الدراهم والدنانير أوالتوقّع والمنّة، وتكون سيرة العلماء ومنهم الأصوليّون على عكس ذلك؛ لأنّ العلماء العاملين والأعاظم المحقّقين لا يهتمّون بأمر التبليغ والإرشاد ولا يعتقدون ذلك لأنفسهم، ولا يعملون بهذا الأمر المهمّ، ولا يعتقدون بأنّ التبليغ والإرشاد أمر أساسي، ولا يليق ذلك بشأن العلماء، وهو وظيفة للنازلين من أصاغر المعمّمين؛ سواء كان واجداً لشرائط التبليغ أم لا، بل يكتفى بالأقلّ من المقدار، مضافاً إلى الأخذ من جميع الجهات من

الوجوهات وغيرها حيثما يكن، ولا يتحقّق الإرشاد منهم، ومن تحقّق به الإرشاد لم يكن واجداً للشرائط غالباً، وسيرة الأنبياء والائمّة عليهم السلام ليست كذلك قطعاً، فالمؤمنون المحقّقون من العلماء العاملين لا يتحقّق منهم التبليغ والإرشاد، بل هو مخلّ بحرمتهم، ومن تلبّس لباس التبليغ والإرشاد لا يكون مرشداً غالباً كما هو حقّه، وهذا هو الأسف وهيهات منه.

ولهذا صار التبليغ والإرشاد الذي هو مقصد الأنبياء وفي شأن الأولياء المعصومين عليهم السلام مختصّاً بالعوام من العلماء أحياناً أو بغير العلماء من الجهال والأراذل، وليس من شأن علماء المحقّقين والأعاظم المجتهدين المنبر الذي كان في زمان الوحي للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله والائمّة المعصومين عليهم السلام، وكان محلّ إعلان الوحي والقرآن الكريم والأحاديث والسنّة، والحال صار مراكز للكلام والفنون ومقاعد الفتن لابتذال المطالب والعناوين في الغالب لحفظ حرمة بعضهم من الواجدين من

شرائط المنبر إن كان موجوداً، إن شاء اللّه تعالى.

الإرشاد والتبليغ من السفراء الإلهي بالدورة والحركة والخروج إلى جانب النّاس والمؤمنين وعلى عكس ذلك في الحال للعلماء المبلّغين؛ كان كلّ واحد من الأنبياء طبيب دوّار بعلمه وطبّه، ولأجل هذا عرض لهم مصائب كثيرة ومضارّ متعدّدة لا تعدّ ولا تحصى، ولا يكون هذا للعلماء والمبلّغين، بل الإرشاد والتبليغ الآن لمن كان يمكن أن يجبر أويُشوَّق للتبليغ بالوعدة والإجلال والإكرام، ولهذا يكون مبدء في التبليغ المنبر والمقال إلى أن ينتهى إلى الحرفة والصناعة الخطابية، وغير ذلك من الأمور التي تكون شأناً لهذا الأمر، ولا يوجد لهم خسراناً إلّا في موارد من غير هذه الجهة، ولهذا يصحّ أن يقال لهذا النوع من الإرشاد الحرفة والخطابة الغنيمة للحائزين منهم، فالفرق في هذه الجهة بين السيرتين واضح، ولا يحتاج إلى البيان.

والتبليغ من الأنبياء ذو مراتب وذو مراحل من

الأنواع المترتّبة في البيان والعنوان بالقول والعمل والحركة والقيام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى أن ينتهى إلىالمشاجرة والجدال والضرب والقتل والشهادة، وعلى عكس ذلك التبليغ في الحال لا يخرج من القول، ولا يتجاوز عن المسجد والمنبر على نحو الخطابة، ولا يسري إلى المراتب الأخر، وقهراً لا يتجاوز عن التكريم والإجلال بلا حركة وقتال.

التبليغ من الأنبياء قد كان مع التخلّق بما قال والإخلاص عمّا عداه، وفي الحال على عكس ذلك غالباً بلا احتياج إلى التخلّق والإخلاص، بل في هذه الأعصار وفي زماننا هذا الخطابة مع الصناعة بلا تخلّق واخلاص أحسن وأدخل في النفوس الواهية والأوجاف الخالية من التخلّق والإخلاص.

الموادّ في تبليغ الأنبياء هي الكلمات التامّات والحِكَم الكليّة والمواعظ اللطيفة مع اللينة في البيان والعنوان بلا تخليط مع الأوهام، بل الكلّ

وحي من اللّه تعالى، وكان البيان من اللّه إلى العبد ومن الخالق إلى المخلوق، وليس الأمر في الحال كذلك، بل التبليغ مشحون بالتركيب والتخليط من أيّ جهة كان.

وسائر الفروق واضح، ولا يحتاج إلى البيان، مضافاً على أن لا ميل لنا من بيانها أصلاً، واللازم للمؤمنين من العلماء والمسلمين الاستعاذة باللّه في الغيبة الكبرى من هذه الأمور وسائرها التي تنكشف في الاستقبال، ولا علم لنا بها في الحال.

الوظيفة الخطيرة

فالكلام مع الأعاظم والمبلّغين من الأوّل إلى الآخر ومن الأفاضل إلى الأصاغر، ولابدّ لكلّ واحد منّا الحسّ بالوظيفة الخطيرة في محدودة نفسه عند اللّه تعالى.

فالانحطاط في التبليغ ظهر من جهة كيفيّة التحصيل والتحقيق في الأعاظم من العلماء وعدم ارتباطهم دائماً على نحو العموم، ومع عدم دخولهم في أمر الدين والاجتماع يدور الأمر قهراً إلى

هولاء المذكورين، وهذه السيرة من الأعاظم إحدى العوامل في انحطاط المسلمين والمؤمنين وانحرافهم وعدم أهميّتهم للأحكام؛ لأنّ العلماء والمحقّقين مشتغلون باكتساب العلوم والفنون دائماً في حال الانزواء والخلوة، والعامّة من المؤمنين يكونون حيارى ابتداءً، ويفسدونهم الأغيار بعد ذلك، ثمّ كان كلّ واحد منهم أحد عوامل الفساد والإفساد بلا عناية من جانب غير، فالجهالة والفساد والركود والخمود الموجود في المؤمنين بالايمان الصوري كانت من العوارض النوعيّة في الاكتساب في العلوم للعلماء والمجتهدين ولا أقلّ من أنّها إحدى عوامل هذه النوعيّة في الاكتساب، وهذا البحث لا يحتاج إلى الزيادة في العنوان وتكثير المثال، ويكتفى بالكليّة والإبهام؛ لأنّ العارف بعلم الأصول أعرف به، والجاهل به لا يحتاج إلى البيان.

يوجد في الأصول أبحاث هورقليائيّة، وعبارات جابلقائيّة، وفروض خياليّة كثيرة وإن

كان الكلّ لا يخرج عن دائرة الأصول اللفظيّة والعلميّة، والاشتغال بهذه الأبحاث في هذه الأعصار على هذا المنوال لا يليق بالعمر لطلّاب العلوم الحقيقيّة، وإن كان التحقيق مقتضاها، ولا يمكن الفرار منها.

يوجد كثيراً في الأصول القواعد الوهميّة والاستصحابات الواهية، والبراءات الخياليّة، وللأعدام الأزليّة على حدّ لا يليق بالعاقل قبولها وإن كان الأصل من كلّ واحد منها حقّ ولازم للفقيه، ولا يمكن الفرار منها على النحو الكلّي والإيجاب العقليّ.

كثيراً ممّا يوجد في الأصول موارد أنّ الأصولى في صورة الجهل بالحكم أوالموضوع والمصداق الخارجي ـ بدل التحقيق والاجتهاد لتفحصّ الدليل والحجّة أو الفحص والدقّة في الخارج الحقيقى ـ يكتفى بالأصل ويغمض العين عن الجميع، ولا يتحمّل المشقّة والرياضة العلميّة والعمليّة الخارجيّة في التفحّص والتحقيق، ويلفت النظر في استكمال

القواعد الأصوليّة والتحقيق لهذه الفروض المسلّمة عنده، وهذا ليس من دأب المحقّق؛ لاسيّما في الموضوعات والمصاديق الخارجيّة التي لا يعقل عندها الأصل من الاستصحاب والبراءة،بل المعقول منها الفحص عن الخارج في الأمر والواقع من الخارج، وليس هذا إلّا عكس الأمر في التحقيق وتحمّل المشاقّ، وموارد هذا المقال في الأصول كثيرة، ولا يحتاج إلى البيان لمن تدبّر في المقام.